خلال الربع الأول من هذا العام

«تمكين» ينفذ أكثر من ٢,٩٠٠ زيارة تفتيشية للمستفيدين من برامج التوظيف والتطور الوظيفي

أكّد صندوق العمل «تمكين» استمرار الجهود الرقابية من خلال الزيارات التفتيشية التي يتم تنفيذها للمؤسسات المستفيدة من برامجها المتعددة والمتمثلة في دعم التوظيف والتطور الوظيفي إضافة إلى دعم المؤسسات، وذلك بهدف التحقق من سلامة توجيه الدعم لمستحقيه، كما تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي فجوات أو مخالفات يتم رصدها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

إذ بلغ عدد الزيارات التي تم تنفيذها خلال الربع الأول من هذا العام أكثر من ٢,٩٠٠ زيارة تفتيشية للمستفيدين من برامج التوظيف والتطور الوظيفي.

وتحرص «تمكين» على تحديث أنظمتها الداخلية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المخالفات التي يتم رصدها، حيث يتم العمل وفق آلية مع وزارة العمل بشأن حالات الفصل غير القانوني، والتواصل مع المستفيدين من برامج دعم الأجور والتوظيف أثناء وبعد فترة الاستفادة من الدعم وذلك ضمن خطة الإجراءات الرقابية على برامج الدعم، وعليه تم التواصل مع أكثر من ٢٠؟٠٠٠ مستفيد بهذا الخصوص، كما بلغ عدد المخالفات لبرامج الأفراد ١٨ مخالفة.

ويتم التعامل مع المخالفات التي يتم رصدها وفقاً لطبيعتها، حيث إن المخالفات الإدارية كمخالفة اشتراطات الدعم واللوائح والسياسات المعمول بها في «تمكين» يتم البت فيها وفقاً للائحة التنظيمية للمخالفات الخاصة بالموردين والمستفيدين من مشروعات صندوق العمل المعتمدة لدى الصندوق من خلال عدد من الجزاءات وتشمل استرجاع الأموال، أو الحرمان من الحصول على دعم «تمكين» فترة محددة أو كلاهما معًا، بينما يتم إحالة المخالفات التي تنطوي على شبهة جنائية كالتوظيف غير القانوني، والتلاعب في الأجور وما شابه ذلك إلى الجهات المعنية المختصة للبت فيها واتخاذ ما يلزم، مع استمرار حق «تمكين» في توقيع الجزاءات الإدارية سالفة الذكر عليها عند صدور قرار بشأنها من الجهات المختصة. كما أشادت «تمكين» بالتعاون الكبير الذي أبداه الجميع، من خلال الإبلاغ عن الحالات المخالفة عبر القنوات المخصصة لذلك، وهو ما ينمّ عن حرص الجميع على تغليب المصلحة العامة والوعي بالمسؤولية المشتركة في حفظ المال العام وصونه، وشددت على ضرورة الالتزام بكافة الأحكام والاشتراطات الواردة في موافقات الدعم، وعدم التردد في التواصل مع «تمكين» للاستيضاح حول أي ممارسات متعلقة بالدعم، والتعاون مع مفتشي الصندوق خلال الزيارات التفتيشية، والالتزام بتقديم المعلومات والمستندات الصحيحة وذلك بما يعزز من كفاءة العمليات الرقابية ويسهم في ضمان توجيه الدعم لمستحقيه بالصورة المثلى.

وتجدد «تمكين» دعوتها إلى الجميع سواء من المستفيدين وغير المستفيدين من برامج الدعم إلى ضرورة التعاون والإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات من خلال القنوات المخصصة لذلك والتي تشمل الصفحة المخصصة على الموقع الإلكتروني https://www.tamkeen.bh/whistleblower-form/ بالإضافة إلى الخط الساخن ١٧٣٨٣٣٨٣ ، والبريد الإلكتروني report@tamkeen.bh

وزير الصناعة والتجارة يجتمع بالمدير العام لمنظمة التجارة العالمية

اجتمع عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة بسعادة الدكتورة نغوزي أوكونجو إيويلا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك على هامش زيارتها لمملكة البحرين للمشاركة في «منتدى باب البحرين ٢٠٢٥»، والمقام تحت شعار: «تشكيل مستقبل مستدام من خلال التجارة والتوظيف».

وقد رحب سعادة الوزير بالدكتورة نغوزي أوكونجو إيويلا، مؤكداً سعادته أهمية الدور الذي تلعبه المنظمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي من خلال آلياتها وقراراتها التي تهدف إلى دفع عجلة النمو التجاري المستدام.

وناقش الجانبان خلال الاجتماع سبل تعزيز التعاون المشترك، حيث استعرض الوزير أبرز جهود مملكة البحرين في تطوير بيئة الأعمال ورفع تنافسيتها الاقتصادية، مشيراً إلى التزام المملكة بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال التجارة. كما تطرق الاجتماع إلى دور منظمة التجارة العالمية في دعم الاقتصادات الناشئة وتمكينها من الاندماج الفاعل في المنظومة التجارية العالمية.

من جانبها، أعربت الدكتورة نغوزي أوكونجو إيويلا عن تقديرها للجهود التي تبذلها مملكة البحرين في تعزيز سياسات التجارة الحرة والاستثمار، مؤكدةً استعداد المنظمة لمواصلة دعم المملكة في تحقيق أهدافها التنموية الطموحة.

على هامش أعمال سوق السفر العربي ٢٠٢٥ بدبي..

ورشة عمل لتعزيز التعاون السياحي البحريني المصري

شارك وفد مملكة البحرين من وكلاء السفر وكبرى الشركات السياحية في ورشة عمل نظمتها وزارة السياحة والآثار المصرية لوكلاء السفر والشركات السياحية من البلدين، على هامش أعمال سوق السفر العربي ٢٠٢٥، الذي يُقام خلال الفترة من ٢٨ أبريل حتى ١ مايو ٢٠٢٥، في مركز دبي التجاري العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة في افتتاح الورشة أن تنظيم جمهورية مصر العربية الشقيقة هذه الورشة بالتعاون مع مملكة البحرين يعكس الحرص المتبادل على تضافر الجهود التسويقية للترويج السياحي، لافتةً إلى أهمية تبني برامج تسويقية مبتكرة، وإقامة شراكات مباشرة مع وكلاء السفر والمؤسسات المعنية بقطاع السياحة والعمل على تقديم باقات سياحية مشتركة تجمع بين أكثر من وجهة، ما يثري تجربة الزوار، وبما يتناسب مع تطلعاتهم.

بدوره، أعرب شريف فتحي وزير السياحة والآثار بجمهورية مصر العربية عن اعتزازه بعمق العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين ومصر، مؤكداً أن التعاون السياحي المشترك سيسهم في تعزيز فرص الترويج، مشيراً إلى أهمية تبادل الخبرات بين الجانبين والعمل على تنفيذ حملات ترويجية مشتركة تستهدف السوق الصينية.

وقد شهدت الورشة استعراضًا لأفضل الممارسات المتبعة في الترويج السياحي للسوق الصينية، مع التركيز على أهمية دراسة اهتمامات السائح الصيني ومتطلباته، كما ناقشت الورشة سبل تعزيز التعاون بين وكلاء السياحة في مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، بما يسهم في تطوير برامج سياحية متكاملة ومشتركة. وتم اقتراح حزمة من المبادرات المشتركة، أبرزها إطلاق باقات سياحية متخصصة تتيح للسياح الصينيين اكتشاف المقاصد السياحية في البحرين ومصر ضمن رحلة واحدة، مع توفير تجارب سياحية فريدة ومتنوعة تلبي أحدث التوجهات العالمية في قطاع السياحة.

شراكة استراتيجية بين مجموعة بنك الخليج الدولي ومجموعة ستانهوب كابيتال لإدارة الثروات في منطقة الخليج

أعلنت مجموعة بنك الخليج الدولي، المؤسسة المصرفية والمالية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بانتشار عالمي واسع، ومجموعة ستانهوب كابيتال («ستانهوب»)، إحدى الشركات العالمية المستقلة الرائدة في إدارة الثروات العالمية، إبرام اتفاقية تجارية لتقديم خدمات استشارية في مجال إدارة الثروات للعملاء من الشركات والأفراد المؤهلين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيتمكن العملاء من الاستفادة من مجموعة شاملة من الخدمات التي تشمل الاستشارات، والاستعانة برئيس استثمار خارجي، وخدمات الاستشارات التقديرية في مجال إدارة الثروات، مما يوسع نطاق خدمات مجموعة بنك الخليج الدولي الحالية، والتي تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الأفراد، وخدمات الخزينة، وإدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. وبفضل هذه الشراكة، سيتمكن البنك من توسيع نطاق خدماته ذات القيمة المضافة لعملائه لتشمل إدارة الأصول والثروات على الصعيدين المحلي والعالمي. ويعد نموذج الشراكة هذا، الذي يجمع بين بنك إقليمي وشركة مالية عالمية لتقديم خدمات استشارية دولية في مجال إدارة الثروات، فريداً في المنطقة، وسيركز على تطوير القدرات المحلية.

وتُمثل هذه الاتفاقية لشركة ستانهوب كابيتال، الرائدة في تقديم خدمات إدارة الثروات والاستشارات لقاعدة عملائها العالمية، فرصةً للتوسع في دول مجلس التعاون الخليجي، التي أصبحت واحدة من أسرع المناطق نمواً في هذا المجال، مع الاستفادة من حضور مجموعة بنك الخليج الدولي الإقليمي وخبرته المحلية وشبكة فروعه الواسعة.

وستغطي منصة الاستثمار جميع فئات الأصول العالمية، بما في ذلك الأسهم والدخل الثابت وصناديق التحوط والأسهم الخاصة والعقارات، إلى جانب توفير خبرة واسعة في مجال المنتجات المتوافقة مع الشريعة، لجميع العملاء في المنطقة. وستشكل الاستثمارات البديلة، التي تتيح الوصول إلى أفضل مديري عمليات الاستحواذ ورأس المال الاستثماري، جزءاً أساسياً من هذه المنصة.

وتعليقاً على هذه الشراكة، قالت الأستاذة سارة عبدالهادي الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.: «تمثل هذه الاتفاقية خطوة مهمة في استراتيجية مجموعة بنك الخليج الدولي لتوسيع وتنويع خدماته، مع التركيز على إدارة الأصول والثروات بصفتها ركيزة أساسية للنمو. ومن خلال الاستفادة من حضورنا الإقليمي وعلاقاتنا الوثيقة مع العملاء، إلى جانب خبرة ستانهوب كابيتال في مجال الاستثمار العالمي، سنقدم خدمات استشارية متميزة في مجال إدارة الثروات، مصممة خصيصاً للعملاء من الشركات والأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي. وأصبح بإمكاننا توفير منصة استثمارية شاملة وعالمية المستوى، تواكب الأهداف المالية المستجدة لعملائنا».

من جانبه، قال الأستاذ أسامة شاكر، الرئيس التنفيذي لشركة جي آي بي كابيتال: «يسعدنا التعاون مع مجموعة ستانهوب كابيتال، والذي يؤكد التزامنا بتقديم خدمات استشارية استثمارية متميزة وحلول مصممة خصيصاً لعملائنا. ومن خلال الاستفادة من حلول ستانهوب وخبرتها العالمية، إلى جانب الحضور القوي والسجل الحافل لشركة جي آي بي كابيتال في المنطقة، نسعى إلى تقديم قيمة مضافة لعملائنا لتحقيق أهدافهم المالية». وقال السيد دانيال بينتو، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة ستانهوب كابيتال: «يسعدنا إبرام هذه الاتفاقية المهمة مع مجموعة بنك الخليج الدولي، الذي يُعد بلا شك أحد أكثر المؤسسات المالية المرموقة في المنطقة. وهناك طلب هائل على خدمات إدارة الأصول والثروات في دول مجلس التعاون الخليجي، ونحن على ثقة من أن هذه الشراكة التي تستفيد من حضور مجموعة بنك الخليج الدولي وخبرته الواسعة من جهة وتجربتنا الطويلة في خدمة أكثر العملاء تطلباً على مستوى العالم من الشركات والأفراد من جهة أخرى، ستُحدث نقلة نوعية في المنطقة».

(أيوفي) تنشر توضيحًا للمعيار الشرعي رقم ٦٢

استجابةً للاستفسارات المطروحة بشأن مشروع المعيار الشرعي رقم ٦٢ الخاص بالصكوك، تؤكد هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) أن المعيار يهدف بالشمول بما يلبي حاجة الصناعة إلى إصدار الصكوك بحسب الحاجات المختلفة لجعات الإصدار.

وعلية، تؤكد الهيئة أن المجلس الشرعي لأيوفي الآن في عملية التعديل على النسخة الأولى المعلنة للمعيار الشرعي رقم ٦٢.

وحول هذا الشأن، أوضح معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس مجلس أمناء لأيوفي أن المعيار رقم ٦٢ لايزال في مرحلة المسودة ولم ينته العمل منه من قبل الهيئة، ويخضع المعيار لمشاورات مكثفة.

كما شدد على أن المعيار حين يصدر بشكل نهائي سيكون متوافقًا مع أفضل الممارسات تلبية لاحتياجات السوق، وذلك في إطار عملي من الضبط الشرعي الذي جرت عليه معايير أيوفي.